

## لاستبعاد فكرة الانفصالية



اَذْكَب : مَكَم فِكْفَم دتْ

أنا شخصياً اعتبر هذه الوثيقة ( المصورة ادناه ) تاريخية وينبغي الاحتفاظ بها وتركها في متناول الايدي وبما انها لا تحمل اي اسم بين طياتها كافراد واسماء اشخاص بل على العكس تعطي ملخصاً يوضح فيه حيوية الشعب الاشوري في تعدديته : كلدان ، سريان ، آشوريون ، رغم انه لم ترد اي تسمية لأبناء شعبنا كالكلدان او السريان فيه ولا تشير الى مناطق تواجدنا كجهة في الدستور ولا توعي الى الحصول لا على حقوق ادارية او جغرافية وانها لا تلمح الى اسماء قرى او مدن اشورية في نينوى او نوهدرا..... فالكراس لا يدخل في تفاصيل تشير الى ان المكون الاشوري له كيان ، تاريخ ، او جغرافية تربة معينة او لغة ارقى من ان تكون لهجة او لهجات . فهو مجرد سرد للأحداث التاريخية التي يمكن ان تظهر تاريخ العراق بين الفترة 1915-1999 ومعاناة الشعب الكلداني السرياني الاشوري في تلك الفترة الحرجة من استقلال العراق وإنشاء حكومته الوطنية.

يركز الكراس في التحدث عن الواقع المعاصر للحركة الديمقراطية الاشورية باسلوب الاحزاب التقليدية... عليه يجب ان نتعاون مع البعض للوصول الى حقائق يمكن قد غفلنا عنها في حينه . والان يجب البحث عن حلول للتلافيفها مستقبلاً لأن مسألة الديمقراطية لا تأتي بجرعة واحدة وإنما تأتي على شكل جرعات وفترات زمنية طويلة متباعدة لكي تكتمل صورتها في الوطن المتعدد الاطياف كعراقنا الحبيب .

في كل الاحوال اعود واقول ان الكراس عبارة عن توثيق كتابي يعبر عن فترات زمنية معينة للحركات الاشورية- إذا ما اهملنا جوانب الطعن التي يحتويها- من اجل احراز الفوز على الساحة السياسية آنذاك في الفترة الحرجة بين 2000- 2012 .

كما ان الكراس دليل واضح بالمقارنة من ان القيادة السياسية للتنظيم قد استفادت لاحقاً من الإصدارات التي نشرت على مستوى أفراد ومثقفين ضمن خصوصيات الشعب العراقي واحقية الاعتراف بالجزئيات المتعددة للشعب الاشوري : الكلدان ، السريان ، الاشوريون ومن ثم الاحتفاظ باللغة وتسميتها ياللغة الاشورية المعاصرة ( سورث ) . ومن ثم المطالبة بجغرافية تواجد الاشوريين والتعايش مع الاقليات الاخرى اليزيدية والتركمانية والكرود والعرب رغم التعقيد من وقوع مناطقنا الاساسية في سهل نينوى ضمن الموصل من جهة ، ووقوع معظم قرانا الأمانة الجبلية ضمن منطقة اقليم كوردستان من جهة أخرى في نوهدرا دهوك . ولكن لو كان الدستور قد أقر باللغة ولو ( ألسريانية) أو أو اي تسمية أخرى، لحاز الكلداني او السرياني او الاشوري على حقوقه الفردية من خلالها اينما كان كفرد وكانت الحكومة الاتحادية او المحلية تتعامل معه رسمياً ضمن مناطق تواجده الجغرافية بلغته وباستقلاليتها الادارية والاقتصادية .

## الكرايس لا يتطرق الى نواحي الحقوق ضمن الدستور :

1. دسترة ( اللغة الاشورية المعاصرة ) كلغة قومية وطنية والاعتماد عليها كلغة رسمية ثالثة في مناطق تواجد متكلميها : اسواء سريانية في بعشقة وبرطلة وكرمليس ، او كلدانية في باقوفة او القوش او تليف او بطنايا ، او انها اشورية في نهلة او صبنا ، او بروار او نيروا ..... والتعامل الرسمي في التربية والتعليم مع اهل المنطقة على هذه الاسس .

اذ يتوجب على الدستور العراقي ان ينص على التعامل مع الفرد الذي يتكلم لغته على اساس كامل من الحقوق والحرية الفردية بعيدة عن مسألة الانفصال السياسي كما يدعي البعض، هذا الامر حالياً يحتاج الى مفسر او محامي في كل مرة يريد المواطن الاشوري او الكلداني او السرياني فهم وضعيته وحقوقه في الدستور .

وان ربط هذا الامور بفقرات وبنود ( المتنازع عليها ) قد وضعها الاكراد لقضيتهم الاقليمية او الحكومة الاتحادية ولا يوجد اي حديث سابق قد اتفق عليه بين الحكومة الاقليمية او الاتحادية ( المركزية ) واحزابنا الديمقراطية الوطنية القومية على ارض الواقع، والربط الشفاهي بين الفقرات والبنود وحقوقنا باعتقادي هو فقد تشبث واجتهادات شخصية في تفسير القوانين وارجو ان اكون خاطئاً في تحليلي لأن ذلك يعني خلل سياسي ولا اسميه ( خداع سياسي ) وان اعادة تصليحه او تفسيره لاحقاً في الدساتير سيتطلب الكثير من التوضيحات المحلية والاتحادية .

2. الانتماء للجغرافية او ما تسمى (الانتماء للتراب اللغوي ) هو في الاساس الجوهر اي كنه المسألة - مع ضم الكاف وسكون الهاء الذي يمثل الاندماج الاجتماعي والسياسي الكامل للمكون في الدستور لتحقيق الحرية الفردية للمواطن العراقي على اساس المساواة الحقيقية للفرد اسواء على نطاق الحكومة الاتحادية او في مناطق تواجدنا في (حكومتنا) حكومة اقليم كردستان.

3. الحقوق للمكونات التي تمثل اقلبيات تتخذ اشكال متعددة لكي تصون وجودها منها : حقوق من جهة الادارة كتحديد مناطق التواجد وانتخاب ادارة من سكانها ، جهة الاقتصاد كفتح مشاريع بالثروات والانتاجات التي تشتهر بها المنطقة ، اقامة مصانع واستخراج المعادن كما يحدث الان في ايسيان ( شيخان ) او ( اتروش ) او ( كوري كفانة ) الخ ، جهة جغرافية ( ترابية ) فيها المراقد الخاصة بالمجموعة كالمراقد في النجف وكربلاء او المزارات الاثنية كالاديرة او لالش فيما يخص اليزيديون ... الخ ، جهة ثقافية وتعليمية ومدارس قد تتعلق بالمعتقدات والتقاليد الخاصة بالمجموعة الاثنية كمسألة الزواج .... مهما يكن المعتقد ، فالمسألة لا تتعلق بالاشوريين او الكلدان او السريان فحسب ، بل تخص ايضاً اليزيدية او التركمان او الصابئة او اخريين سنة او شيعة او فيليين او صابئة أو كاكائية .

4. في وضع كوضع الاشوريين في العراق معقد إذ هناك تعدد ضمن الشعب الواحد كاقليية ينبغي ان يقر بها وتوضع حلول جادة ضمن المجموعة المتمفصلة : الكلدان ، السريان ، الاشوريين فيما بينهم من جهة، ومن ثم التلاحم الوطني مع الاقلبيات المتواجدة على مستوى محافظة نينوى او محافظة دهوك وعقرة كجهة ثانية ، ثم الجهة الثالثة هي الحكومة الاتحادية في بغداد وهي الاعلى والاقوى في التناغم معها ، واخيراً والاهم بالنسبة لنا حكومة اقليم كردستان وكيفية تعاملها مع كل الحقوق الفردية التي اوردنا ذكرها.

5. ان الاقرار بهذه التمهصلات تمكّن - على مر الزمن - من تعميق الانتماء الى الجماعة وحماية التنوع والاختلاف وذلك بتشجيع قيم التسامح وتاصيل قيم المواطنة والتثقيف الاجتماعي والثقافي والديني حول قبول الاخر وصولاً الى الولاء للوطن. ....

6. وهذا التعقيد في التمهصل يعيشه ايضاً الاخوة اليزيديون لانهم بشكل او اخر ينقسمون الى ثلاثة أو اربع مجاميع : فمجموعة باعذرة وشيخان هي مجموعة ، وسنجان مجموعة اخرى ، وبغشيقية وبحزاني مجموعة ، ومن ثم "قوالين" في منطقة دهوك مجموعة رابعة . فالأمر يتطلب الاعتراف بالجزئية كـ "فوارق" لكي يتم الاندماج المخلص للانتماء الى الطائفة اليزيدية وحفاظاً على بنيويتها الاصلية ككيان مستقل من انتماء لغوي آخر قد يلغياها على مر الزمن.

7. فاستخدام المفاصل لا يعني ان الجزء المعين لا ينتمي للكل وخير مثال هي المفاصل في جسم الانسان فسلامتها يعني سلامة ذلك الجسم وقوتها في حمل صاحبها وتحريكه وهوشخص وجسم واحد رغم كل تعددياته المفصلية في اماكن متعددة منه.

6. وضع السنة في العشائر الغربية والشمالية كتركيت وسامراء والموصل لا يختلف عن وضع الاقليات الثانوية والثالثوية الاخرى ضمن نفس الحقوق في امتلاك التراب واقصد الثروات الطبيعية وجغرافية المدن فيها والثقافة والتعليم باعتبارها تختلف عن الاخرى كما ان الناحية الاقتصادية كحقوق مهمة من حيث وجود استثمارات نفطية وانشاء مصانع انتاجية ومعامل اسوة باماكن اخرى في مناطق تقع اميالاً بعيدة عنها . الامر مشابه - الى حد كبير- مناطق تواجد الاشوريين من كلدان وسريان وآشوريين واليزيديين فعلى بعد اميال هناك الاموال والمشاريع والعمران إلا انها اي هذه المناطق تعيش الفقر والعوز الذي لا يطاق. تلك الامور عامة تؤدي الى عدم انسجام مع الحكومة الاتحادية في بغداد.

7. إن دراسة ولاء الفرد للتربة المحلية كجزء مهم له وينتقل منه الى العام فيصيح الأهم، وشعور الانتماء كل جزء الى الاجزاء الاخرى ليكمل الحلقة حتى تصل الى الانتماء والولاء الى الجزء الكبير ألا وهو الوطن فهو العام ونسميه العراق. فبهذه الخصوصية الفردية مع وجود انتماءات اخرى في جوانب دينية او ثقالية او انتماءات قبلية او عشائرية انما تعمق ثقافة الانتماء والاخلاص للوطن بدلاً من ان تغيب حرية الفرد في الجزء الصغير الذي يعيشه يومياً اسواء في قرية ، او ناحية ، او قضاء او مدينة .

8. فاذا ما تسن الحقوق في الدستور لكل الاطياف على مختلف مفاصلها والاعتراف به اي الفرد في تربة وجوده ضمن الاطياف والنواحي التي ذكرناها في المجاميع فإنما تلقائياً سيأتي الاندماج طوعياً ونتاج من انتماء الفرد في مجموعته وجزئه الصغير الى المجتمع الكبير وتكتمل الوحدة الوطنية للشعب العراقي الكبير ككل وبأقل تكلفة وبسرعة واستبعاد الضغط في فرضها عليه في مجموعته هنا وهناك لا سيما وانها تستغل من قبل المندسين الذين سيظهرون على الساحة كلما ضعفت الحكومة الاتحادية التي لا تتبع اسلوب التجزئية في ربط مفاصل المجتمع العراقي وتوحيده على اساس طوعي في الحكومة المركزية وتتجلى على السطح خلال الانتخابات للحكومة الوطنية ضمن هذه الجماعات الاقليمية والتي اقصد بها الريف والناحية والقضاء والمدينة واماكن نفوذ اخرى تكون على الاغلب في العاصمة او مرجعيات دينية او عشائرية او كلاسيكية التي تتعافى وتستقر على مر التاريخ على شكل احزاب او اشكال محورية متباينة هنا وهناك ضمن الوطن الواحد وهنا اقصد عراقنا الحبيب.

## Reference s

1. Khoshaba, M. (2011). Federation in Iraq العراق الفدرالي

2. Khoshaba, M. (2012) محافظة ادارية في سهل نينوى

<http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=569187.0>

<http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=521842.0>

<http://ishtartv.com/book,78,books.html>

Matti Phillips Khoshaba Al –Bazi

California, USA

2013-05-05

✉

✉

**الحركة الديمقراطية الاشتراكية  
مكتب التنظيم**



**تشرين الاول 2000**

**كراس ثقافي رقم (7)**

## الفهرس

(٢)

المقدمة

(١٠ - ٣)

مفاهيم القيادة وتطبيقاتها

(زوعا نموذجاً)

(٢٥ - ١١)

زوعا والتمثيل الشرعي

(٣٩ - ٢٦)

تعريف بالساحة الآشورية / الجزء الاول

(الاحزاب والمؤسسات والمجالس القومية)

(٤٣ - ٤٠)

القاموس السياسي

- حق تقرير المصير

- فصل السلطات

- حكم الابدولوجيين

- حكم الاكفاء

## المقدمة

انطلاقاً من الغاية المتوخاة من خلال كراساتنا الثقافية هذه وذلك بغية توسيع مدارك العضو وتطوير قابلياته الفكرية - السياسية - التنظيمية ... الخ ، وتأهيله للقيام بمهامه الحزبية إزاء التنظيم والجمهور بأفضل صورة وبما ينسجم ومتطلبات زوعا النضالية عبر خلق المدرسة الحزبية ، فأنا نقدم الكراس الثقافي الجديد (٧) آملين أن يرى العضو بين ثناياه ما يلبي حاجاته الثقافية .

فقد حرصنا في كراسنا هذا على أن نقدم فيه المواضيع ذات الصلة بواقعنا المعاصر كتنظيم زوعا وتداخلاته وكساحتنا القومية وتوزيعها السياسي والمؤسساتي بالإضافة إلى شرعية نضالنا القومي في ظل المسيرة النضالية لزوعا عبر إحدى وعشرين عاماً وفي ظل الظروف الراهنة والتحديات التي تواجهها حركتنا .

نأمل أن نكون موفقين في توجيهنا هذا نحو المزيد من الفائدة والإغناء لعموم تنظيم حركتنا .

مع التوفيق

مكتب التنظيم

## مفاهيم القيادة وتطبيقاتها

### زوعا نموذجاً

يمكن تصور مفهوم القيادة وفق ما جاء في بعض التعاريف الأكاديمية ، بأنه القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أو على التأثير في السلوك الإنساني لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم ، وبمعنى آخر لا تتمكن الجماعة من تعيين اتجاه سلوكها أو جهودها بدون القيادة . كما يعرف آخرون بأن القيادة صفة تدل على أهمية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة . فمن خلال ما تقدم يبدو أن القيادة تشبه عملياً بالراس الذي يتحكم بجميع حركات الجسد فهي الأكثر قدرة من غيرها في رسم السياسة العامة ، والإشراف على تنفيذها ، ووضع الخطط ، والسهر على حماية وتقوية التنظيم .. الخ باختصار أن القيادة تقود جميع الفعاليات ، وتعبّر نظرياً وعملياً عن جميع المواقف ، وتتخذ القرارات المصيرية ما بين المحطات الطبيعية والاستثنائية . مع كل ذلك فإن القيادة ورغم احتلالها مكانة القمة في الهرم التنظيمي وتمتعها بميزات وصلاحيات تؤهلها للتحكم الواسع بقضايا التنظيم ، إلا أنها وعلى الأغلب تكون عرضة لجملة من العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً بحيث تؤدي هذه العوامل إلى تحديد أو تأطير آلية أدائها سواء في داخل التنظيم أو خارجه . واستناداً إلى العنوان يعيننا هنا أن نتطرق إلى موضوع القيادة ( مفهوماً وتطبيقاً ) وأن نتخذ من تجربة الحركة الديمقراطية الآشورية نموذجاً أو مثلاً لدراسة هذه الحالة استناداً إلى جملة من الاعتبارات الجوهرية التي تميز هذا التنظيم عن سواه من الأحزاب القومية الآشورية ، ولعل أبرز تلك الاعتبارات هو تجربة زوعا التي تعتبر أغنى تجربة تنظيمية

سياسية آشورية . في إطار التجارب التنظيمية الأخرى ، فعلى مدى تجربتها هذه اختبر زوعا شتى أشكال وصنوف العمل والنضال السياسي من السري - الثوري - العسكري - الجماهيري - السلطوي أو المؤسساتي . كما إن زوعا تنظيم جماهيري تطفئ عليه السمات الديمقراطية ، وهذا النوع من النظم الحزبية يسعى دائما إلى تحقيق القيادة الجماعية للتنظيم غير المركزة في فرد أو هيئة محددة ، ولكن في بعض أشكال أو ظروف العمل الحزبي تحتم أو على الأقل تؤدي إلى جدوى تفرد القرار ، وبذ هذه الجدوى أو الحاجة المرحلية من خلال التمسك بأسلوب القيادة الجماعية ، لا ينم إلا على قوة وثبات التنظيم على مبادئه ونظامه الحزبي ، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من تجارب ومراحل عمل زوعا ، وكذلك يتفرد زوعا عن غيره من الأحزاب الأشورية بمشاركته في السلطة ( التشريعية والتنفيذية ) وفي منطقة أو ساحة سياسية مهمة من ساحات وجوده ونشاطه ، وعبر ذلك يمثل جماهير شعبنا رسميا . انطلاقاً من هذه المعطيات المهمة وغيرها ، أثرننا على أن نبخذ موضوع القيادة كفكرة وكممارسة من خلال تجربة زوعا ذات المراحل المختلفة في الطرح والتوجه أو الأسلوب المتبع في كل مرحلة وذلك لمزيداً من الإغناء لفكرة الموضوع .

في الحقيقة إن مفهوم القيادة لدى زوعا لا يشذ عن مضمون تلك التعاريف التي سقناها ، فهي مبادئ نظرية عامة تكاد أن تشكل الأساس الذي تتعامل بموجبه حالياً أغلب التنظيمات السياسية . غير أن ذلك لا يكفي لاستيعاب الفكرة بشكل موضوعي دون التطرق إلى بعض القضايا الجوهرية ذات الصلة الوثقى بموضوع القيادة ، ولعل المسألة الأولى التي تتصدر تلك القضايا هي الكيفية التي يتم من خلالها اختيار القيادة ، هذا من جانب والعوامل المؤثرة في أداء هذه العملية من جانب آخر ، وذلك لأن هذه المسألة تشكل الأساس الذي ستترتب عليه النتائج الإيجابية والسلبية بالنسبة

لطيلة فترة القيادة المنتخبة وبالتالي سيتحمل التنظيم نتائج أداؤها العام ، حيث كلما كان الاختيار مبنياً على أسس منطقية وموضوعية التي سنأتي إلى ذكر البعض منها كانت آثار هذه العملية أقل تكلفة على الحزب ، والعكس أيضاً صحيح ، فمن الأمور المسلم بها حول الأسس التي على ضوءها يتم انتخاب الفرد أو العضو لاحتل الموقع القيادي تتركز في مفردات عديدة منها إيمانه بنهج الحزب وإخلاصه في تحقيق أهدافه واستعداده الدائم للتضحية ونكران الذات وحرصه على مصالح الحزب وتمتعه بالإمكانيات المطلوبة لقيادة التنظيم والجمهير وكذلك امتلاكه لعامل الخبرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في المواقف الحرجة والحساسة ، بالإضافة إلى تمتع العضو بشخصية تؤهله لأن يكون موضع احترام لدى الآخرين وما إلى ذلك من ميزات ومواصفات أخرى قد لا يسع المجال إلى ذكرها جميعاً . أما حول العوامل المؤثرة على عملية انتخاب القيادة فهي تتصل أغلبها بمدى تمتع الناخبين في التنظيم بالنضج والوعي الحزبي والسياسي الذي يؤهلهم للقيام بهذه العملية بالشكل الصحيح ، فيمنع تفشي ظاهرة المحسوبية والمنسوبية وتجسيدها في عملية الانتخاب ويجعل العضو يدرك مسؤوليته الكبيرة إزاء هذه العملية المهمة والحساسة بالإضافة إلى أن هذا العامل سوف يمنح التنظيم القدرة على التحجيم ولاقصى مدى ظاهرة الميول الشخصية والفئوية وحتى المصلحية لدى الأعضاء ويمنع ممارستها في عملية الانتخاب . إذن فمن خلال ما تقدم نستكشف بأن عملية اختيار القيادة هي الحجر الأساس الذي يبنى عليه ما يأتي من أداء في المستقبل ومعيار نجاح عملية الانتخاب هو مدى النضج والوعي المتوفر في الناخبين كما أسلفنا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالظرف الداخلي للحزب أو الظرف السياسي العام وما إلى ذلك .

إن مسألة انتخاب القيادة وانعكاسات أداؤها على فعالية التنظيم خصوصاً



إذا ما كان الاختيار غير دقيق أمر موجود وتعاني منه الكثير من التنظيمات السياسية وقد يكون زوعاً أحدها خصوصاً في بعض مراحل النضالية التي اتخذت شكل التحول أو المنعطف في حياته النضالية سواء في أسلوب العمل أو آلياتها التي تدخل بضمنها قيادة زوعاً . فلو عدنا بضع سنوات إلى الوراء وتحديداً إلى المؤتمر الأول لحركتنا لرأينا أن العملية التي نحن الآن بصددتها ( انتخاب القيادة ) قد شابها نوع من عدم الدقة في البعض من جوانبها ، على الرغم من أنها قد تكون صحيحة قياساً بالظروف العامة ومتطلبات تلك المرحلة ، إلا إن الواقع قد أثبت غير ذلك بالنسبة للبعض ممن انتخبوا للموقع القيادي ، وفي الحقيقة هذا هو العامل الحاسم ( الواقع العملي ) لتبيان مدى صواب الاختيار من خطأ . وهكذا الحال مع المؤتمر الثاني فلا يمكن أن نجزم في تصورنا بأن العملية قد تمت بشكل دقيق حيث قد يكون هناك ثغرات ولربما قد حجبت رؤيتها لدى التنظيم ظروف تلك المرحلة أو بسبب عوامل معينة أخرى ، إلا أن السؤال المهم هو هل تكون أو تبلور النضج والوعي المطلوب في التنظيم للقيام بهذه العملية ( انتخاب القيادة ) بشكل يكفل أقل الضرائب في المستقبل ، وخاصة من خلال المحطتان التي ذكرناها أو ما قبلها أو في الفترة التي تطلتتهما ( الكونغرس الثالث ) ولحد الآن ؟ يقيناً هناك تطور نسبي وملحوظ في مستوى النضج والوعي لدى التنظيم فيما يخص هذه الممارسة ، إلا أن هناك حالة أخرى معاكسة لهذا التقييم وهي إن صح التعبير الإفراط في مراعاة ظروف ومتطلبات المرحلة الزمنية التي تمارس في ظلها هذه العملية ، وهذا ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تعكير انسيابية الاختيار الصحيح للعضو القيادي . حيث في تقديرنا أن مسألة ظروف المرحلة ومستلزماتها تدخل في عملية ( انتخاب القيادة ) كعنصر مهم إلا أنه من الخطأ أن تطفئ على تلك الأسس التي على ضوءها يتم انتخاب العضو للموقع القيادي والتي ذكرناها سابقاً ، فتلك الأسس

تعتبر الثوابت المبدئية التي لا يمكن التساوم عليها بأي حال من الأحوال بالإضافة إلى أن تنظيم زوعا لازال لم يتخلص بالشكل الذي ينسجم مع طموحاتنا من مسألة ردود الفعل المتأتية من المواقف اليومية بين الأعضاء وتجسيد ذلك في عملية الانتخاب ، حيث أن العضو عند ممارسة حقه في الانتخاب ينبغي أن يتجرد ولأقصى ما يمكن من جميع المؤثرات الشخصية ويضع نصب عينيه مسألة واحدة فقط وهي الشخص المناسب للموقع المناسب دون الرضوخ إلى الميول المبنية على أسس غير منطقية أو غير عادلة بحيث تؤدي في المحصلة إلى ضرب المصلحة العامة .

أما حول المسألة الثانية وهي تطبيق مفهوم القيادة ونحدها ( أداء القيادة ) ، فقبل كل شئ علينا أن نعي نقطة أساسية ومهمة ألا وهي إن القيادة ورغم اعتلائها السلم الهرمي للتنظيم وامتلاكها ميزات وخصائص ومجال واسع في التحرك داخل التنظيم أكثر من أي هيئة أخرى ، إلا أنها تبقى الجزء وليس الكل ، بمعنى آخر أن القيادة هي جزء من الهرم التنظيمي رغم موقعها العلوي وليست حالة مجردة ومستقلة وإذا ما اختل التوازن في مفهوم هذه المعادلة بأي اتجاه كان فذلك مؤشر بأن هناك خلل كبير داخل التنظيم .

وإن معيار النجاح والفشل لأداء القيادة وإن كان نسبياً فهو يتوقف على جملة من العوامل الداخلية والخارجية ( أي داخل التنظيم وخارجه ) فبالنسبة للأولى فهناك البعض منها متعلق بالهيئة القيادية ذاتها ، أما البعض الآخر فله صلة بالهيئات أو الحلقات الأخرى في السلم التنظيمي . ففيما يخص ذات القيادة فإن التماسك والانسجام بين أعضاء القيادة يعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة على مستوى أدائها هذا بالإضافة إلى الأثر الإيجابي المعنوي الذي يحدثه هذا العامل لدى القواعد وبالتالي إزاء الجمهور، في حين إذا انعكست الحالة نحو التفكك والانسجام في القيادة فإن

الإفرازات ستكون حتماً سلبية ، وقد لوحظ ذلك في تجارب العديد من الأحزاب وكذلك نعتقد أن تنظيم زوعا قد اختبر هذه الظاهرة بشكل جلي من خلال المراحل والمحطات النضالية المختلفة التي مر بها . كذلك هناك عامل آخر يدخل كعنصر مهم في مسألة أداء القيادة وهو مستوى تعاملها مع الأحداث والمواقف اليومية سواء داخل التنظيم أو مع الجمهور والأحزاب والمؤسسات وغيرها من التراكيب الاجتماعية المختلفة . فهذا برأينا يعتمد بالدرجة الأساس على مدى اهلية القيادة من حيث القابليات التي تتمتع بها كأفراد وكمجموعة في التعامل مع المواقف والقابلية هنا نقصد بها تراكم الخبرة والإمكانية السياسية والتنظيمية وكذلك القدرة على الإدارة والتوجيه . كما إن وحدة الفكر والتوجه لدى أعضاء القيادة أيضاً يلعب دوراً مهماً في إظهار الوجه الحقيقي لأداء القيادة ، فكثيراً ما تخلق هذه المسألة إرباكاً ملحوظاً ومؤثراً سواء داخل التنظيم أو في خارجه وخصوصاً عندما يبرز الاختلاف في وجهات النظر حول القضايا التي من المفروض أن يكون هناك اتفاقاً مسبقاً عليها أو في تفسير التوجهات المنفق عليها أصلاً . حيث في هذه الحالة فإن الهيئات الأدنى من القيادة ستعاني من أزمة تنفيذ توجهات القيادة وأي من الآراء المتضاربة سيتم اختياره والتعامل على أساسه هذا على الصعيد الداخلي للتنظيم ، أما على الصعيد الخارجي فإن هذه الظاهرة ستنعكس على المصادقية التي يتمتع بها التنظيم السياسي سواء لدى الجمهور أو لدى الأحزاب أو عند المؤسسات الأخرى . أما الجانب الآخر من العوامل المساهمة في طبيعة أداء القيادة والمتمثل في خارج هيئة القيادة فهو مرتبط بالهيئات الأدنى كما أشرنا أعلاه .

حيث وانطلاقاً من المفهوم الذي سقناه في مقدمة حديثنا عن مفهوم القيادة وأشرنا إلى إنها جزء من الهرم التنظيمي وليست الكل، هذا يعني إن المنعآت الأخرى أيضاً تشكل الأجزاء الباقية في السلم التنظيمي . وعليها يقع

الكثير من المهام والمسؤوليات المهمة وبالتالي فإن العملية تصبح متكاملة . فالقيادة تؤثر وتتأثر في نفس الوقت بالقاعدة والعكس صحيح بالنسبة للقاعدة فأي خلل يطرأ على طرفي هذه المعادلة ستظهر آثاره على مجمل الفعل العام للتنظيم مع الاعتبار مقدما وإن الخلل الواقع في القيادة يكون أكثر تكلفة مما لو كان في القاعدة وهذا أمر بديهي . في الحقيقة إن دور الهيئات القاعدية إزاء أداء القيادة يتجسد في نقطة أساسية وهي إن القاعدة ينبغي أن تكون بمثابة الرقيب الحريص والواعي ، لا أن تكتفي بالدور التنفيذي أو الإجرائي فحسب بل المشاركة الجدية والفعالة في حياة التنظيم السياسي ضمن المجالات والصلاحيات المخولة بذلك وتحقيق هذا المفهوم لا يأتي إلا من خلال بعض الخطوات والممارسات التي من المفروض على القاعدة أن تتبناها وتسعى إلى إنجازها ومن ثم تطويرها وفي مقدمة تلك الخطوات هو النهوض بمستوى القاعدة السياسي والثقافي والفكري والتنظيمي والإداري ... الخ بما يتطلبه العمل النضالي ، وقد يسأل سائل فيقول اليس هذا من مهمة القيادة ضمن برامجها ونشاطاتها إزاء القاعدة ؟ فنجيب بنعم ولكن الذي نقصده هو بالإضافة إلى ما تتلقى القاعدة من القيادة من برامج وفعاليات ، عليها أن تتواصل في تطوير ما حصلت عليه بالاعتماد على الذات أو الجهد الفردي إن صح التعبير كي لا يكون هناك فارق شاسع في المستوى بين القيادة والقاعدة وبالتالي يتم الاستهانة بالثانية ونخص هنا شريحة (الكادر) ففي العديد من الأحزاب السياسية استغلت هذه الميزة (الفارق الكبير في المستوى بين القيادة والقاعدة) من قبل قياداتها وبالتالي أضحت قيادات شبه دكتاتورية إن لم تكن كذلك ، وبالتالي بررت هذا النوع من الدكتاتورية وفق مقولة (الشعوب تستاهل حكامها) . كذلك على القاعدة أيضا أن تظهر حرصها على التنظيم من خلال بذل الجهود في أداء مهامها اليومية والتفاعل مع فعاليات التنظيم والتحلي بروح المبادرة ، وعليها أن

تتفهم أو أن تستوعب الواقع العام للتنظيم وبالتالي أن تشارك القيادة همومها المعلنة على الأقل وأن تبحث معها لإيجاد صيغ المعالجة لا أن تنتظر الجاهز وفي حالة عدم توفره تقوم بالانتقاد من الموقع المستريح ، وأخيراً وليس آخراً فعلى القاعدة يقع جزء من المسؤولية الكبيرة في تقويم مسار القيادة إذا انخرفت بالاعتماد على مؤهلاتها والسياسات المتاحة في التنظيم ، فعليها الثناء على ما هو إيجابي وانتقاد ما هو سلبي بعيداً عن المجاملة ووفق الأصول التنظيمية .

أما حول العوامل الخارجية والتي تؤثر أيضاً على أداء القيادة ، فهي قد تكون مرتبطة بالوضع السياسي العام وهذا يشمل التحديات والصراعات التي يخوضها الحزب ، وكذلك الأزمات الاقتصادية التي يعانيها بالإضافة إلى متطلبات قاعدته الجماهيرية ، فكل ذلك يساهم بشكل وبآخر في تقييم مستوى أداء القيادة .

عموماً إن العوامل التي ذكرناها سواء تلك المتصلة بالقيادة أو غيرها من الهيئات أو المتعلقة بمواضيع أخرى خارج إطار القيادة هي عوامل تطرأ على الكثير من الأحزاب السياسية أو أغلبها وتؤثر فيها كما أشرنا ، ويمكن القول بأن زوعاً أيضاً يدخل في هذا المضمون وإن كان ذلك نسبياً ، حيث لاحظنا عبر مسيرتنا النضالية على الأقل خلال فترة ما بعد الانتفاضة عام ١٩٩١ ولحد الآن واقع قيادة زوعاً وطبيعة أدائها وتلمسنا مواطن الضعف والقوة فيها وهذا أمر طبيعي ، ولكن الغير طبيعي هو أن ندرك أين يكمن الخلل ولا نبادر إلى المعالجة وبالمقابل أن نعي عوامل القوة ولا نطورها إلى الأفضل .

## زوعا والتمثيل الشرعي

### مقدمة

من المفاهيم المسلم بها، والتي افرزتها مسيرة الانسان وتفاعلاتها على كوكبنا الارضي، ان القيادة هي آلية او وسيلة لا بد منها لادارة شؤون المجتمعات والدول، فالشعوب لكي تواصل مسيرة الحياة بسهولة او تتطور، لا بد من ان يكون هناك نظام معين يضبط حركة مفردات هذه المسيرة، والقيادة هي ركن مهم من اركان هذا النظام.. القيادة تأتي الى الوجود على العموم بفعل جملة من العوامل النظرية والعملية، تختلف باختلاف المرحلة الزمنية وتفاعلاتها الحياتية المتنوعة، وطبيعة الشعوب وبناها الاقتصادية. الاجتماعية والظروف الموضوعية المحيطة بها. اما المعايير التي تُعتمد لتحديد شرعية هذه القيادات من حيث الاسلوب الذي تصل به لموقع القيادة وتقييم ادائها، فلكل زمن اعتباراته ايضا ولكل شعب ظروفه.

من الواضح ان عالم اليوم. وخلال العقدين الاخيرين. يشهد تحولاً كبيراً لصالح النظام الديمقراطي، وهو النموذج الذي يحتكم الى الجماهير ويتبنى عادة الاسلوب السلمي في الاداء والوصول للقيادة، حيث يتنافس فيه الساعون الى القيادة فكرياً وسياسياً لكسب الجماهير ليفوز بها طرف لفترة من الزمن، قد تتكرر له ثانية او ثالثة او قد يخسرهما لطرف آخر، وذلك يعتمد على مدى الموفقية في تطبيق ما يطرح من افكار ومشاريع عملياً، وهي تدور في مجملها حول تحقيق الرخاء الاقتصادي والامني للشعب وضمان حرية الفرد واستقرار البلاد وتطورها. فيما اخذ يتراجع النظام الشمولي. اي نظام الحزب الواحد. والذي عادة ما يأتي الى الحكم بفعل عسكري ويحتكر بصورة او باخرى الاقتصاد والفكر لتمرير توجهاته وغاياته.

اما الشعوب التي تفتقد الى الوطن وتسعى اليه. او المحرومة من الحقوق وتعمل من اجل نيلها، فهي الاخرى محكومة بان تكون لها قيادات لتحقيق ما تسعى اليه. وتختلف ايضاً الاساليب التي تأتي بهذه القيادات الى الوجود. وهكذا المعايير التي تعتمد لتحديد شرعيتها تبعاً للمرحلة الزمنية التي تشهد الاحداث، وطبيعة الشعوب وظروفها ومعتقداتها.

في الدول ذات الكيان السياسي وخصوصاً الانظمة الديمقراطية، عندما يفوز طرف ما، هناك قوانين تضمن له في ان يمارس حقه الكامل في القيادة وضمن السقوف التي يحددها القانون. وهكذا تضمن هذه القوانين لاطراف المعارضة ممارسة حقوقها الكاملة، ولكن دون زيادة او نقصان ايضاً، اي ان هذا الواقع لا يفسح المجال لاي طرف معارض خسر منازلة الفوز بالقيادة مرحلياً، في ان يفسر القوانين وفق ما يرتأي ويدعي مثلاً احقيته بالقيادة وتبعاتها.

في حالة الشعوب المحكومة، فالامر يختلف، فنادرأ ما يكون هناك الدستور الذي ينظم سير الاحداث ويحكم على الجميع الالتزام به، بسبب الحالة الشاذة التي تعيشها الشعوب كونها محكومة ومظلومة اولاً، وبسبب تدخلات الحكام المستبدين او التخلف الاجتماعي للشعوب وتدني النضج السياسي، واسباب اخرى قد تكون منها طبيعية كالعامل الجغرافي مثلاً.. وحتى الاتفاقيات والمظلات السياسية التي يتم الاتفاق عليها بين الفصائل التي تعمل لقضية شعب ما، فأنها غالباً ما تكون محكومة بظروف معينة، وقابلة للتأويل في ظروف اخرى، وبشكل عام لا تمتلك سطوة الدساتير او القوانين، ولهذا في اغلب الاحيان تتعدد القيادات وكل يدعي الشرعية لنفسه. ما هي المعايير التي يحتكم إليها لتحديد اي من الاطراف يمثل الشرعية او الاقرب إليها ...؟

كما قلنا لكل زمن وبما يشهده من تفاعلات سياسية واجتماعية

واقتصادية وعلمية اعتباراته.. ولكل شعب وظروفه.. أي أن هذه المفاهيم هي في حالة حركة دائمة تبعا لحركة الحياة.. ولكن على العموم وضمن مقطع زمني معين فالشرعية يفوز بها أو يكون الأقرب إليها، من يتعامل مع القضية التي تعنيه تعاملًا ناجحًا ويحقق لصالحها نتائج ملموسة وفي الاتجاه الصحيح. وهذا يتحقق عادة للطرف الذي يتبنى الأفكار التي تستند على التحليل العملي والفهم الموضوعي لتاريخ وواقع القضية التي يعمل من أجلها، بظروفهما الذاتية والموضوعية، وصياغة الأهداف التي تتناسب ونتيجة ذلك التحليل العلمي والفهم الموضوعي، ومن ثم انتهاز الأسلوب العملي المناسب لتطبيق تلك الأفكار.

### الواقع الأشوري

من المعلوم أننا ومنذ أن فقدنا كياننا السياسي، أصبحنا شعباً محكوماً يفتقد. وعبر المراحل المختلفة التي مر بها. إلى القيادة كلياً أو جزئياً. فالمرحلة الأطول من التاريخ الماضي لشعبنا بعد سقوط الإمبراطورية والكيانات الصغيرة الأخرى، هي المرحلة المسيحية، وخلال هذه المرحلة نستطيع القول، أن شعبنا قد افتقد إلى القيادة بمعناها السياسي، وفي الحقيقة هذا هو من الأسباب التي أثرت كثيراً على البنية السكانية والديمقراطية لشعبنا. صحيح أن جزء من شعبنا قد حافظ على لغته وبعض موروثاته من خلال الكنيسة، إلا أن الصبغة الدينية طغت على قيادة كنيستنا لشعبنا في مختلف المراحل (عدا ما حصل في حكامي خلال القرون الأخيرة الماضية) وهذه القيادة كانت تقوم على المفهوم الأممي للمسيحية وتركز كثيراً على الشؤون الدينية وترك الدينيوية لاهواء الحكام المستبدين، فاختارت الصبر وعدم المواجهة مع الهجمات الشرسة التي تعرض لها شعبنا، والتي قضت على نسبة كبيرة منه وغيرت هوية نسبة أخرى لا

يستهان بها منه. ولا شك ان هذا قد اثر كثيراً على الكيان القومي والسياسي لشعبنا.

اما في حكاري، فلقد توفرت للبطريرك الذي اختار قودشانوس مقراً لكرسيه، مجموعة من الظروف، اهلته ليلعب دوراً قيادياً دينياً ودينيوياً في تاريخ جزء من شعبنا القاطن في اقليم حكاري والمنتمي الى الكنيسة الشرقية المعروفة بالنسطورية، منها ان الظروف الطبيعية الحسنة للمنطقة والنظام العشائري الصارم الذي كان يطغي على حياة سكانها، قد جعل ذلك الجزء من شعبنا يتمتع بنوع من الادارة الذاتية. ولما كان هذا الجزء من شعبنا من المجموعة التي اختارت المحافظة على استقلالية كنيستها عن روما، فهذا قد هياً للبطريرك قيادة مطلقة لكنيسة تتطبع بالمحلية وتتعامل مع مفرداتها، وذلك يتطلب تدخلاً دينيوياً اكبر في شؤون الرعية المختلفة. هذه الظروف مجتمعة قد عززت كثيراً من مكانة البطريرك وقيادته.

ان قيادة البطريرك ومع رؤساء العشائر، او ما ترشح من زعماء خلال المسيرة النضالية لشعبنا، كانت تعتبر قيادة شرعية بحكم تلك الفترة الزمنية وظروفها والتكوين الاجتماعي لشعبنا في تلك المنطقة وتلك الظروف، ولقد استمرت فعالية هذه القيادة سياسياً حتى نهاية الثلث الاول من القرن الماضي (القرن العشرين) وانسحبت على اجزاء اخرى من ابناء شعبنا في مناطق اخرى على مراحل مختلفة، فتوسعت القاعدة والقيادة معا، وهذه الظروف والاحداث قد جعلت هذه المسيرة تستحوذ على المكانة الابرز في التاريخ السياسي لشعبنا في القرنين الاخيرين.. هناك جانب آخر لا يمكن اغفاله، فعلى الرغم من ان اغلب من ساهم في هذه المسيرة هم من ابناء كنيسة المشرق (النسطورية) ولكن هناك حقيقة يتحتم علينا ادراكها والاشارة إليها دوماً، بان هناك آخرين من ابناء شعبنا من الكلدان والسريان قد شاركوا في احداث هذه

المسيرة بفعالية كمقاتلين او كقادة او مفكرين ، وخصوصا في مطلع القرن الماضي، كما يجب ان تكون لنا وكتابنا وقفة جدية مع البطولات الفذة التي سجلها ابناء شعبنا من الكلدان والسريان هنا وهناك، ومع التضحيات الكبيرة التي قدموها دفاعاً عن الوجود، ولا يجب ان نعمص حق هؤلاء او بالاحرى نبتر تاريخنا بايدينا لان الظروف التي نهيات لمن كان في حكماري لم تتوفر لهؤلاء، لكي توطر تلك التضحيات في سياقها التاريخي، ضمن التراث السياسي لشعبنا، وعلينا ان نتجاوز الانغلاق الطائفي الذي لعب لعبته في الماضي، وننظر الى تاريخ شعبنا واحداثه ككل مترابط.

اما الفترة ما بعد المذابح التي تعرض لها شعبنا في سميل (١٩٣٣) اثر مطالبته بحقوقه القومية ولغاية السبعينيات من القرن الماضي، فيمكن ان نعتبرها الاسوأ في مسيرة شعبنا النضالية وتاريخه السياسي الحديث، فلقد ادت الاساليب الوحشية التي ارتكبت ضد ابناء شعبنا، الى تعميق حالة الانقسام الطائفي وانكفاء العمل السياسي ذو الهوية المستقلة. والاسوأ خلال تلك الفترة هو غياب القيادة، بعد ان تبعثرت القيادة الدينية - العشائرية السابقة. فتبعثرت المسيرة النضالية لشعبنا في الوقت الذي شهد فيه العالم تنامي وتصاعد حركات الشعوب التحررية ومنها شعوب المنطقة. فترك هذا الواقع الذاتي والسياسات العنصرية والمستبدة للحكام ضد ابناء شعبنا، اثراً كبيراً على مقومات وجودنا القومي المادية والمعنوية، فتحول شعبنا الى مجتمع مسير وخاضع، كل يحل مشكلته على طريقته الخاصة، فعدا الالتزام الديني التقليدي، لم يعد هناك التزام قومي مسؤول، وحتى الالتزام العشائري تلاشى مع مرور الوقت رغم الادعاء به من قبل البعض. ومن حاول ان يفعل شيئاً لقضيتنا لم يجزؤ ان يعلن عن هويته وخصوصيته فتوزعت جهود الكثير من الخيرين من ابناء شعبنا هنا وهناك.

على الرغم من تاثر عناصر الوجود القومي كثيراً، لكن مرحلة السبعينيات

شهدت تنامي الوعي القومي وتضاعف النشاط الثقافي وخصوصاً بين الطلبة الجامعيين. وذلك على اثر الانفراج النسبي في الاوضاع السياسية ومنح الحقوق الثقافية وعودة بعض من القادة التقليديين الى الوطن.

### شرعية زوعا

ضمن هذه الاجواء وبعد فترة مخاض، جاءت ولادة زوعا في نيسان (١٩٧٩) معلناً عن افكاره واهدافه ونهجه.. لقد تحدثنا كثيراً عن ظروف ولادة زوعا وابرز المحطات التي مر بها، وما انجزه خلال مسيرته النضالية، ونود في هذا الموضوع وضمن السياق الذي تحدثنا به منذ البداية، ان نتوقف عند مسألة زوعا والتمثيل الشرعي.

يجب ان نقول بدءاً بأننا لم ندعي ابداً، بأن زوعا هو الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا واينما كان، فتحن نتحدث عن هذه المرحلة وعن مسيرة نضالية وتجربة محددة وفرت لنا كل اسباب الشرعية وبأوجهها المختلفة، السياسية والثورية والتنظيمية والدستورية.

باختصار جاءت ولادة زوعا في ظروف صعبة للغاية، ففي الجانب الذاتي، شعب مشتت مقسم يفتقد للكثير من العناصر الضرورية التي تمهد للعملية النضالية وتغذيها لتتواصل وتتطور. في الجانب الموضوعي، نظام قل مثيله في الاستبداد والبطش والتفنن في السياسات العنصرية وصهر القوميات، ويتحكم بقبضة من حديد بكل جوانب الحياة.. نعم ان بداية السبعينيات قد شهدت تنامياً قومياً بين اوساط شعبنا في العراق، الا ان العاطفة كانت المحرك الاساسي لاغلب التوجهات، وما تجاوز ذلك الى الطرح السياسي كان الآخر اما اصلاحياً او خيالياً ويدور في حلقة مفرغة. ولقد اثبتت مجريات الاحداث ان ما اجتمع في الطرح السياسي لزوعا قد نجح نجاحاً باهراً.

لقد كانت الساحة الوطنية العراقية، محشدة بالضد من قضية شعبنا، على

اثر ما قام به الحكام العنصريين والشوفيين من تشويه للحقائق. واتهام شعبنا بالعمالة والسعي لتمزيق الوطن.. ولكن الطرح السياسي لزوعا وابعاده القومية والوطنية وموضوعيته وواقعيته، لقي تفهما واسعا بين اوساط المعارضة الوطنية، وممارساته النضالية غيرت الكثير من الافكار الخاطئة عن قضية شعبنا. هذه حقائق ملموسة تحولت الى احداث مجسمة على الارض، فلزوعا هو التنظيم السياسي الاشوري الذي جعل من قضية شعبنا جزءا اساسيا من المعادلة السياسية الوطنية العراقية. وبهذا يمكننا القول، بأن الحياة قد زكت الطروحات السياسية لزوعا، وتواصل نضاله ونجاحاته اللاحقة على هدى هذه الطروحات، تعني شرعية هذه الطروحات.

لنتساءل الآن، لو ان زوعا اكتفى بالطرح السياسي ولم يبادر لتثوير افكاره وتطبيقها عمليا، فهل كان سيتحقق له ولقضية شعبنا ما تحقق؟.. الاجابة لا تحتاج لكثير من الجهد، فمصادقية طروحات زوعا كفصيل يدافع عن قضية شعب ترسخت اكثر لدى الجميع بفضل نهجه المتأسس على الايمان بالعمل والنضال، وترجمته لذلك الايمان بالمسيرة النضالية الشاقة والدماء الزكية التي قدمها على مذبح حرية شعبنا ووطننا. ان تواصل تلك المسيرة وتواصل التضحية والعطاء قد اضفى الشرعية الثورية على زوعا، ويحق لزوعا ان يفخر بأنه الفصيل السياسي الاشوري الذي بادر في التاريخ الحديث لشعبنا ووطننا دخول ساحة الكفاح المسلح وبهوية واضحة وبقرار مستقل، والشرف الاعظم هو انه التنظيم الاشوري الذي يمتلك لحد الآن، سجل الشرف، سجل الشهادة بمعناها الحقيقي وهويتها الواضحة المتأسسة على قرار طوعي ناتج <sup>عن</sup> اوعي وادراك واستعداد لها.

من ناحية الشرعية التنظيمية، فلزوعا ومسيرته كل مسوغات او موجبات تلك الشرعية. فمن اجل فسخ المجال لمشاركة اوسع للقاعدة في صنع القرار

وايماننا بالنهج الديمقراطي، فقد عقد زوعا اكثر من كونفرانس ومؤتمر خلال مسيرته، تم خلالها تقييم المسيرة ودراسة للاوضاع السياسية دراسة مستفيضة ووضع البرامج المستقبلية المناسبة اضافة الى انتخاب القيادة. ان زوعا تنظيم سياسي يعمل بقانون وكل اعضائه يخضعون لاحكامه، والقانون هو النظام الداخلي الذي اقرت بنوده او عدلت في المحطات الشرعية، ووفق ذلك لزوعا هيكلية واضحة وتقوده قيادة منتخبة من القاعدة انتخاباً حراً وديمقراطياً في المؤتمر الذي يمثل كل تنظيم زوعا لان اعضاء المؤتمر منتخبون، وجميع هيئات زوعا منتخبة، وتجتمع اجتماعات دورية منتظمة لتمشية اعمالها ولها حقوقها في المشاركة في القرار من موقعها. لقد نال المؤتمرين الاول والثاني والاذان عقدهما زوعا، اعجاباً كبيراً في الاوساط السياسية الاشورية وغيرها، وذلك لسعة المشاركة فيهما من الداخل والخارج وللطروحات السياسية التي شهدتها والاجواء الديمقراطية التي سادت اجوائهما مما حدا بالعديد من المراقبين بأن يصفوا المؤتمر الثاني بأنه مكسب قومي هام وليس مكسب لزوعا، لان انعقاده بهذا الشكل واختتام اعماله بنجاح يعتبر نقلة نوعية في العمل السياسي القومي ويدل على سعة قاعدته، ويعكس النضوج والتطور السياسي الناتج عن مسيرة زوعا وتضحياته الغالية وهو ما يعتبر مكسب للامة.

لقد توجت المسيرة النضالية لزوعا بانجاز كبير وشرف رفيع عندما منحت جماهير شعبنا ثققتها لزوعا، ليكون لها ممثلاً في برلمان الاقليم، في اول تجربة من نوعها يخوضها شعبنا على ارض الوطن، جاءت كثمرة لنضال زوعا وموقعه في الساحة. لقد كانت للنتيجة التي حققتها قائمة زوعا في هذه الممارسة الديمقراطية والحرية وبعد منافسة شديدة من قبل القوائم الاخرى والتي تعود لاحزاب عريقة ولها تاريخ نضالي وانظم في صفوفها عدد كبير من ابناء شعبنا في المراحل السابقة، كان لها انعكاسات ايجابية على مسيرة

شعبنا ومدلولات سياسية كبيرة. فالخطوة بحد ذاتها كانت مكسبا لشعبنا لانه من خلالها تحققت احدى الحقوق التي نسعى إليها وهي ان نحترم خصوصية شعبنا ويحترم حقه في اختيار ممثليه الى المجالس المنتخبة، والاهم من خلال هذه العملية هو ان تحققت لشعبنا في جزء من الوطن، وبعد فترة مظلمة مرجعية قيادية التي اوضحنا مدى الحاجة إليها في نضال الشعوب وتحدثنا عن التراجع الذي حصل في مسيرة شعبنا عندما غابت القيادة، من ناحية أخرى فإن العملية عبرت عن وعي وحيوية شعبنا وتوقه لممارسة حقوقه في ظل الاجواء الصحية، فيما كانت الانتخابات التي حققت لزوعا ولقضيئتنا انفتاح اعلامي واسع، تزكية لزوعا وتاريخه وواقعه افكاراً ونهجاً واحتراماً كبيراً لتضحياته ودماء شهدائه لتتحقق له من خلال ذلك الشرعية الدستورية، وهي الشرعية التي تمنحها الجماهير لطرف ما من خلال ممارسة ديمقراطية ووفق احكام القانون.

والآن وبعد هذه المعطيات والوقائع التي تحدثنا عنها، فهل ندعي بشيء لا يحق لنا الادعاء به او نجافي الحقائق ونجنح لعالم الرغبات والامنيات، عندما نقول بأن زوعا هو الممثل الشرعي لشعبنا في هذه المرحلة، ولنا ان نحصل على ما يترتب من حقوق على ذلك ضمن الواقع الذي نعيشه في الاقليم او على الصعيد الوطني ...؟

### **احترام الشرعية .. رغبة ام مصلحة قومية**

قد يكون هناك بعض الحديث والاجتهاد، حول شرعية زوعا السياسية والثورية والتنظيمية وعقد مقارنات معها، ولكن ما لا يمكن الاجتهاد حوله، هو الشرعية الدستورية، فهذا المكسب تحقق لزوعا من خلال اسلوب العصر السائد والذي تحدثنا عنه في المقدمة وهو الاسلوب الديمقراطي الذي يفصل ما بين التيارات التي تتنافس فيما بينها ويعطي لكل ذي حق حقه.

رب قائل. يقول ان هذا الوضع كان قبل ثمان سنوات. والحال يختلف اليوم.. ان ما جرى واعاق انتخابات جديدة، لم يكن لنا دخل فيه وكنا نتمنى وقد بذلنا الجهد لاستتباب السلام لتجري الانتخابات في وقتها المحدد، ونحن نتطلع ان تجري الانتخابات اليوم قبل غد، فكل ما نشترطه ان تنتهي الاجواء الصحية السابقة، ولا يكون هناك ترهيب وترغيب او تزوير النتائج ولنا كامل الاستعداد لخوضها ولقبول نتائجها مهما كانت.

في احدى المرات قال كاتب آشوري معروف ان هؤلاء الرجال يعملون اكثر مما يقولون، ويقصد رجال زوعا. اننا لا نستبق الاحداث ونقول بأننا سنفوز بها مرة اخرى، ولكن مع قراءة منصفة للخارطة السياسية والواقع القومي واحداثه، تتضح الامور، وجماهير شعبنا قادرة على فرز الغث من السمين، ولنا ان نشير الى انتخابات الطلبة الاخيرة عام ٢٠٠٠ كاحدى الدلائل على هذا الواقع.. في الحقيقية نحن لا نتمنى ان تجري الانتخابات على صعيد الاقليم فقط فكنا نتمنى لو امكن ان تشمل كل مناطق تواجد ابناء شعبنا. ان التفاف ابناء شعبنا حول مسيرة زوعا، وتقييمها لتضحياته والانجازات التي حققها، هو حقيقة قائمة وليس وهم او ادعاء وقد تلمسنا في الزيارات الى المهجر بان واقع زوعا هذا قد انسحب على جماهير شعبنا هناك لا بل حتى على الاحزاب الاشورية التي تأثرت توجهاتها الحالية بمسيرة زوعا ومنطلقاته الفكرية والعملية، نعم ان جماهيرية زوعا هي حالة تصاعدية، رغم محاولات الاعداء والحاquدين لعرقلة المسيرة وتشويه الحقائق، ورغم الهنئات والهفوات في مسيرة زوعا وتساقط البعض عنها، ومحاولات التشويش التي قاموا بها لتبرير تخليهم عن المسيرة النضالية.

وقبل ان نواصل نرى من الضرورة التوقف عند المرجعيات الدينية، فلقد اختلف الزمن عن السابق وان اوربا لم تتطور وتصل الى ما هي عليه الآن، لا بعد ان تم فصل الدين عن السياسة اي الكنيسة عن شؤون الدولة بعد

الثورة الفرنسية. وبالتأكيد نحن جزء من هذا العالم ولا بد ان نستفيد من تجارب الشعوب فيه. ولنفترض بأن نحتكم لقيادة هذه المرجعيات. فأي منهم له الافضلية ولمن ستكون الشرعية ليقود المسيرة، بحكم اننا شعب واحد وله كنائس متعددة ومرجعيات متعددة...؟ مع فائق تقديرنا واحترامنا لرجال الدين ودورهم في مجتمعنا، وايماننا العميق بديننا المسيحي، فإنه من الافضل لهم وللسياسيين والقضاة ان يعمل كل في مجاله، وهو ما سيخدم بالتالي بشكل او بآخر توجه كل طرف.

يجب ان تكون الصورة واضحة لنا، فعندما نطالب بتمثيل شعبنا او قيادته في الظروف التي يمر بها وضمن الاطار الذي تحدثنا عنه، فإن ذلك ليس من منطلق الرغبة الشخصية او الاحتكار الحزبي، ولكن للمطالبة تلك، هدف ابعد من ذلك، ويتعلق بمسيرة قضيتنا القومية ومستقبلها. سبق وان اشرنا الى ان القيادة هي ضرورة لا مناص منها لتسيير قضايا الشعوب، وتوقفنا عند الانعكاسات السلبية على مسيرة شعبنا وتعثرها عندما غابت القيادة السياسية في اواسط القرن العشرين.. عليه فان سعيينا يهدف من ضمن ما يهدف الى معالجة هذا الخلل في المسيرة القومية. وهذه الغاية قد توفرت مقوماتها اليوم من خلال زوعا الذي توفرت لمسيرته كل اسباب الشرعية لتأهله للقيام بدور القيادة في هذه المرحلة وعلى وجه الخصوص من حيث الموقف القانوني للجماهير منه، يضاف الى ذلك جانب آخر مهم لم نتطرق اليه وهو الموقف السياسي للحزب الاشورية الفاعلة في الساحة الاشورية والتي اقرت بدورها بهذا الواقع بدافع الحرص القومي ومن اجل القضية وليس تحيزاً لزوعا.. لذلك فان من لا يعترف بهذا الواقع ويحاول القفز عليه، هو لا يسيء الى زوعا، ولكن يعمل بالضد من قضية شعبنا اما بهدف التخريب او عن جهل وانانية.

فلنفترض إننا وضعنا جانباً معايير شرعية القيادة أو التمثيل التي اشرنا

ننطلق من هذا المنطلق، فهل يبرر تواجد اشخاص مستقلين او غيرهم في لندن والذي هو مقر الـ (INC) وتربطهم علاقات شخصية جيدة مع قيادات المؤتمر، بأن ينالوا الشرعية ويمثلوا الشعب الاشوري في الوقت الذي يوجد هناك من ابناء شعبنا من يرى نفسه الاجدر للمشاركة في المؤتمر، وفعلا هناك المئات من الشخصيات المستقلة ممن لهم مكانة اجتماعية عالية او خبرة سياسية او تاريخ نضالي ويستحقون اكثر تمثيل شعبنا مقارنة بهؤلاء في هذا المحفل. وهكذا الامر ايضا عن التنظيمات السياسية المشاركة فمنهم من لا زالت هناك علامات استفهام حول ماضيه وحاضره، وتنظيم آخر عبارة تشكيل سياسي يفتقد لابطس معايير الشرعية التنظيمية ولا يملك سوى ادعاءات وتنظيرات ولا يرتبط بعلاقات ودية مع غالبية مؤسساتنا القومية والتنظيمات السياسية، والانكى ان يكون حجم تمثيله في المؤتمر بنفس حجم زوعا بكل تاريخه النضالي والانجازات ومكانته بين ابناء شعبنا في مختلف ارجاء المعمورة.. ان الذين شاركوا في هذا المحفل ليست لهم اي استس شرعية ليمثلوا شعبنا، والخطر هو ان جميعهم بدون استثناء قد وصلوا الى المؤتمر بدعم جهات خارج الاطار القومي وترغب ان تمد يدها في ساحتنا الاشورية، والوحيد الذي له مكانته في المؤتمر باستحقاق وبفضل مكانته الفعلية وتاريخه في مسيرة العمل الوطني العراقي، وتأييد الجماهير له، هو فقط زوعا ومن كان له علاقة به.

ان هذا الواقع والاعتماد على الغرباء ودعوتهم للتدخل في شؤوننا الداخلية ليس في مصلحة القضية القومية.. هذا هو الحال عندما لا نقر بمعايير

الشرعية التي هي جزء من نظام عالم اليوم. فعندما يحدد معايير الشرعية كل وفق اهواءه ويعمل على ضوئها دون ان يكون هناك من يصد هذا التوجه، فلنا ان نتصور الفوضى التي ستعم الساحة السياسية والتي بالتاكيد ستلحق ابلغ الضرر بقضيتنا.

عندما نتحدث عن هذا الحال فاننا لا نطرح نظاماً شاملاً ومفصلاً على زوعا، ولكن نهدف لان يتحكم العمل المنظم بمسيرة شعبنا، وعندما نؤكد شرعية زوعا لتمثيل شعبنا فاننا ايضا لا نود ان نغبط حق الآخرين في ذلك، ولكن ليعرف كل منا مكانته وحجمه وشرعيته. ولو اعترفنا بهذا المفهوم فان ما هو حق لزوعا اليوم قد يكون غداً لفصيل آشوري آخر، لاننا كما قلنا نتحدث عن مقطع زمني محدد وبظروف محدودة والشرعية هي لمن تختاره الجماهير على ضوء عطاءه والحال لا يمكن ان يدوم لطرف واحد او فكر او نهج واحد، لان الحياة تتحرك وتتطور وكل شيء يتطور معها، لكن المهم ان نلتزم بهذا المفهوم لان ذلك من مصلحة قضيتنا وتطورها.

ان من ابرز نقاط الخلاف بيننا وبين الاخوة الذين نعمل معهم في تجربة اقليم كردستان العراق، هي اغماط حقنا الذي استحققناه في الانتخابات. فالمطلوب ان تحترم الارادة الحرة لشعبنا وتترك ادارته وقيادته لمن اختارهم، ولكن مع كل الاسف هناك قصور واضح في هذا الجانب بسبب الوضع الذاتي لشعبنا اولاً، من حيث الانقسام الطائفي وواقعه الديموغرافي نسبة لجيرانه وضعف الامكانيات المادية، ومن الجانب الآخر، عدم استقرار التجربة ككل وضعف سلطة القانون والتناحر الحزبي في المنطقة، وعدم ارتقاء الايمان بالديمقراطية وممارستها الى ما هو مطلوب. ان اقتصار حقنا في مشاركة الادارة بمنصب وزير، غير كاف، وهي مشاركة سياسية اكثر مما تعبر عن شيء آخر. المفروض ان تكون لنا مشاركة في كافة مفاصل الادارة المختلفة، في الوزارات وفي المؤسسات في المحافظات والقضية والنواحي

التي يتواجد فيها ابناء شعبنا. ويجب ان تنعكس على الارض حقوقنا وفق خصوصيتنا القومية وظروف التجربة القائمة. وبشكل يبدو للجميع اننا جزء من الحكومة، ونتحمل الجانب الاساسي من مسؤولية شعبنا فيها، وعندما نقول نتحمل، نقصد زوعا الذي حاز على الاغلبية في الانتخابات (قراءة ٨٠٪)، فمع احترامنا للأشوريين في الاحزاب الكردستانية، وهناك فعلاً من بينهم من يمتلك الوعي والاخلاص القومي، ولكن هناك الاغلبية لا تعرف شيئاً عن ذلك، ومع هذا من حقهم تمثيل شعبنا بقدر نسبة الاصوات التي تحققت لهم (٢٠٪).. ولكن مع كل الاسف هذا الامر غير مترجم على ارض الواقع، لابل الحالة القائمة بتغييبنا عن الادارة ومع التوجهات الحزبية الضيقة جداً لبعض القادة والمسؤولين المحليين- توحى للناس، بأننا معارضة ولسنا ركناً مهماً من اركان الشرعية القانونية في الاقليم بحكم موقعنا المهم في البرلمان.. عليه لا نستغرب عندما يستغل هذا الواقع نفر من السذج والوصوليين ليشيعوا بان زوعا عديم القدرة، وعليكم بتجاوزه والتعامل مباشرة مع من يتحكم بالادارة. وهكذا قد يستشف آخرون من هذا الواقع، بان معاداة زوعا وتوجهاته يعني التقرب اكثر من الطرف الحاكم، خصوصاً وان هناك البعض ضمن هذا الطرف، ممن لا يهضم توجهات زوعا ولا يخفي معاداته له بسبب عنصريته او ان مصالحه الشخصية تصطبغ مع تلك التوجهات.. ويذهب بعض الحاقدين ابعد من ذلك في ظل هذه الاجواء ليتعدى حدوده وحجمه ويقول ما يريد بحق زوعا واعضائه.

ان من يشمت بزوعا ويفرح لهذا الواقع ويستغله ايشع استغلال هو اما ساذج او حاقد، لان من له ذرة التزام قومي او ادنى احترام لارادة الجماهير، عليه ان يدرك الحال، لان يفرح به، لان هذا الواقع يتبعه لا يمسح زوعا



نشوء الأحزاب السياسية .

تأخر بروز احزاب او حركات سياسية منظمة في اوساط شعبنا كنتيجة طبيعية لواقعه السياسي الاقتصادي . الاجتماعي المتخلف الذي رافق تشته ديموغرافيا في مساحات واسعة من سلعاس وبحيرة اورميا في الشمال الشرقي وحتى انطاكية وبيروت غربا ومرورا بحكاري وسهل نينوى وطور عابدين حيث غالبية شعبنا يعيش في القرى والتجمعات السكانية الصغيرة معتمداً الفلاحة وتربية المواشي عدا جزء يسير منه ممن تعايش الى جانب الارمن او غيرهم في بعض المواقع . وتميزت من بين هذه التجمعات منطقة اورميا وسلعاس بسبب حركة النشر والتأليف وعموم الحركة الثقافية الملحوظة في حينها في تلك المناطق بالاحتكاك والاستفادة من الارساليات التبشيرية الاوربية والتي وفرت وسائل وادوات التعليم والطباعة . والتأثر بالافكار والتوجهات الوطنية والقومية السائدة في حينه سواء في اوربا او في الحركة التحررية الارمنية وبذلك تهيأت ارضية لبداية حركة سياسية منظمة قادها فريدون آثورايا ابان الحرب الكونية الاولى متبنيا فلسفة اشتراكية متأثراً كما قلنا بطروحات (التحالف الثوري الارمني . داشناك سوتيبويون) ولكن احداث ومآسي الحرب الاولى قضت على طموحات فريدون آثورايا وعلى حزبه ايضاً بعد ان تم تصفيته من قبل الجيش الاحمر السوفيتي عام ١٩٢٦ وبوشاية من شعبه في صراع الكنيسة مع القادة العلمانيين من اجل استمرار سلطتهم ونفوذهم دينياً ودينوياً . وتواصل ركود العمل السياسي المنظم طيلة عقود العشرينات والثلاثينات

وما نلاحظه ينحصر في بروز شخصيات آشورية يكون لها دور ريادي في انبثاق احزاب علمانية وطنية واشتراكية وشيوعية بهدف الحد من التعصب القومي والتزمت الديني للشعوب المتعايشة مع شعبنا في الوطن من عربية وكردية وفارسية او غيرها وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة التي كانت جل طموحاتهم، حيث من خلالها تتحقق طموحات شعبنا الانسانية وان ذلك جاء في ظل الاحباط الكبير الذي لازم مثقفي وقيادات شعبنا التقليدية وملعهم المستمر حيث الذكريات المرة لمذابح الحرب الاولى التي ناهزت المليون آشوري ومذابح سميل القريبة التي ولدت عقدة الخوف من السياسة لدى الغالبية من ناشطي ووجهاء شعبنا مما قبرا اية افاق او احتمال لبروز ونشوء اي تنظيم سياسي يذكر وبهوية آشورية حتى عام ١٩٤٨ حيث وضعت الحرب الثانية اوزارها بانتصار الحلفاء على المحور المتمثل بالنازية والفاشية حيث انبثاق جمعية الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ومن ثم الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والاجواء التي سادت في تلك الحقبة كانت عاملاً دافعاً لنشوء اول تشكيل سياسي منظم في اوساط شعبنا في الحبانية عام ١٩٤٨ حيث يمكننا اعتبار تلك الفترة بداية العمل السياسي المنظم . ورغم البداية المتواضعة عام ١٩٤٨ الا انه لم يلحظ في الفترة اللاحقة نمو وتطور احزاب سياسية وانما انحصر النشاط القومي تحت سقف الجمعيات الثقافية والاجتماعية او الانسانية الخيرية التي كانت بمثابة ستار للنشاط القومي المحدود الجوانب في اجواء غير مشجعة وحياتاً قسرية ضد اي نشاط سياسي فكرياً كان او قومياً على السواء او نتيجة طبيعية للتخلف الاقتصادي ولتدني الوعي القومي او النضوج الفكري والتنظيمي في اوساط شعبنا ومع كل تلك العوامل السلبية فان الجمعيات التي انبثقت في تلك الحقبة ادت ادوارها في جوانب عديدة وكانت اساساً لانطلاق الاحزاب والحركات والاتحادات السياسية لاحقاً في الخمسينات

والستينات والسبعينات وعلى سبيل المثال نذكر الجمعيات الاساسية منها والتي كان لها الدور الاكثر بروزاً ، الجمعية الوطنية الاشورية الامريكية (اسيريان اميريكان ناشنال فدريشن) والتي تأسست عام ١٩٣٣ في امريكا من ائتلاف ستة اندية وجمعيات ونشطت في حينه للمساهمة في اذقاد شعبنا في مذابح سميل وتحقيق طموحاته ولازالت هذه الجمعية مستمرة الى الان وكان لها دورها الايجابي تجاه قضيتنا في الوطن وتحديدأ تجاه مساندة سياسة حركتنا وحتى الان حيث تضم (٣٢) جمعية واتحاد وناادي آشوري . والنادي الافرامي السيرياني في بوينس آيرس (الارجنتين) والذي كان لمجلته الجامعة السريانية ومحررها القدير فريد نزا دوراً توعوياً مهماً ، ومثال آخر جمعيات الشبيبة الثقافية في القامشلي وطهران وعبادان والتي انبثقت عام ١٩٥٣ وجمعية الرحمة الاشورية بكركوك عام ١٩٥٧ وكان لهذه التجمعات دوراً كبيراً في رفع الوعي القومي وبت روح العمل والتفاني مما ساهم في انضاج الطرح الفكري القومي الاشوري ومن ثم انبثاق الاحزاب . كالمنظمة الاثورية الديمقراطية (مطكستا في الجزيرة عام ١٩٥٧) ومن ثم الاتحاد الاشوري العالمي عام ١٩٦٨ الذي ايضاً جاء نتيجة لانشطة (خ . خ . ا) (وحدة وحرية آشور) الذي تأسس عام ١٩٤٨ في العراق الذي وسع نشاطاته وتعاون وساهم في ثورة ايلول عام ١٩٦١ من خلال نخبة من مناضليه امثال الشهيد هرمز ملك جكو ورفاقه الشهداء (الجنود الاشوريين المجهولين) ويمكننا القول بان ارضية وخلفية مؤسسي الاتحاد جاءت ثقافياً امتداداً للجمعية الثقافية للشبيبة الاشورية في طهران وعبادان بالاستفادة من ارث عائلة آغا بطرس وبالاتفاق مع الفدريشن الاشوري في اميركا وجميعها التقت في دعم واسناد ابناء شعبنا في الوطن ممن حملوا السلاح عام ١٩٦١ املاً في تحقيق الطموحات القومية لشعبنا الى جانب الكرد، ودامت فترة المخاض من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٨ حيث الاتصالات والتنسيق لحين

انعقاد مؤتمرهم التأسيسي في مدينة (بو) الفرنسية بأشراف الشهيد ديمتري  
أغا بطرس. ويمكن اعتبار آذار عام ١٩٧٠ بداية مرحلة جديدة بعد حلول  
السلم في العراق نتيجة اتفاقية ١١ آذار حيث توفرت اجواء اقرب الى العلانية  
للنشاط الثقافي السياسي اضافة الى خيبة الامل لدى الناشطين الاشوريين مع  
الحركة الكردية التي لم تقر مبدا الشراكة في حينه ولم تلبي اية مطالب  
قومية لشعبنا وعلى العكس من ذلك بدرت ممارسات غير ديمقراطية من لدن  
بعض المسؤولين لا تنسجم ومبادئ التعاخي والمساواة والمصير المشترك  
ناهيك عن الضغط النفسي للنهج القومي العنصري من جانب حزب السلطة  
الحاكم . البعث . بهدف التبعيث والتعريب والصهر القومي وغير ذلك من  
السياسات العنجهية بهدف سلب الهوية والثقافة القومية لشعبنا، تلك  
العوامل ساهمت في تهيئة ارضية خصبة ساعدت الغياري من ابناء شعبنا في  
تأدية رسالتهم تجاه امتهم في انبثاق تنظيمات وحركات سياسية آشورية  
حرة واعية لتاريخها وواقعها وحاملة الامها وآمالها وطموحاتها .. ومن ابرز  
هذه التنظيمات (الاخاء الاشوري ١.١) الذي انبثق في نيسان عام ١٩٧٠ في  
كركوك وكان له دوره البارز في تحريك الساحة القومية الاشورية تجاه  
النضوج والتطور رغم المؤامرات الخارجية المدعومة بهدف احتواء المد  
القومي الاشوري واحباط تنامي وتطور الحركة الاشورية الاصيلة من خلال  
كيانات مصطنعة عميلة وبالتالي سلب الهوية وقبر الطموحات المشروعة  
لشعبنا ومن بين التحركات المعادية دعوة السلطة للمرحوم مار شمعون  
بطريرك كنيسة المشرق الى بغداد لاقناعه لمعاداة الحركة الكردية ولم يرضخ  
لمآريهم ثم تكرار ذلك مع المرحوم ملك ياقو ووفد الاتحاد الاشوري بعد عام  
١٩٧٣ والذي رفض ايضا ولم يرضخ لمآريهم في تاجيج احقاد عنصرية بين  
الكرد والاشوريين ولكن الجهات المخابراتية للسلطة تمكنت من خلال  
عملاتها في اوساط شعبنا ويستار الوفد المرافق لملك ياقو من خلق مجموعة

مصطنعة وسميت في حينه (نوخاما دأشور) وذلك في ١٧/تموز/١٩٧٣ وبمباركة ودعم الأجهزة الامنية في بغداد وتمكنت السلطة من احتواء مجموعة من الشباب الاشوري بسياستها التضييلية بالاستفادة من شخصية ملك ياقو واسوة بما فعلته السلطات مع الكرد في اختلاق كيانات كارتونية ، ووقفت السلطة نشاط هذه الجماعة عام ١٩٧٥ بعد نكسة الحركة الكردية لانتفاء الحاجة منها وعادت نشاطها علناً نهاية صيف ١٩٩٦ مستخدمة تكتيكاً تضييلياً من حيث تغيير الاسم من البعث الآشوري الى الوطني الاشوري، ومن جانب آخر لم يسر قيادة الحركة الكردية في حينه ايضاً ان تنبثق احزاب قومية بهوية آشورية وارادة حرة. واحبطت مساعي بطريك كنيسة الكلدان المرحوم بولص شيخو وصحبه في توجيههم لتأسيس حزب قومي آشوري عام ١٩٧١ وكذا مساعي مجموعة اخرى متناصرة للحركة الكردية ومن رموزها كوركيس ملك جكو وبولص بارزي وآخرين. وعلى العكس من ذلك توفقت في تشكيل لجنة عليا باسم ((اللجنة العليا لمسيحيي كردستان)) في آب عام ١٩٧٢ في سرسنگ وبرئاسة المرحوم كوركيس ملك جكو من قيادة الاتحاد العالمي الاشوري لاحقاً وكان مصير اللجنة العليا للمسيحيين ذات مصير البعث الاشوري بعد نكسة عام ١٩٧٥ وبعدها تهيات الاجواء ثانية للتحرك من اجل انضاج حالة اكثر تطوراً وتواصلت فترة المخاض من عام ١٩٧٦ لغاية ١٩٧٩ حيث توفقت طلائع الاخاء الاشوري من تحشيد معظم الكتل والمجموعات والغياري من ابناء شعبنا وكان المنعطف التاريخي بميلاد حركتنا الديمقراطية الاشورية في ١٢/نيسان/١٩٧٩ وبمفاهيمها ومبادئها القومية الوطنية ونهجها الذي امسى لاحقاً لغة وخطاب الحركة السياسية الاشورية عموماً حيث شمولية تأثيراتها على عموم احزاب وحركات شعبنا وعلى الساحة السياسية عموماً في الوطن والمهجر ونشير هنا الى حركة تحرير آشور (زوعا دخورارا) التي تأسست عام

١٩٧٠ في شيكاغو وانحصرت هناك ثم حركة تحرير نينوى في طهران عام (١٩٧١ . ١٩٧٩) وفي الخارج وكنتيجة لفشل الحوار بين الاتحاد الاشوري العالمي والسلطة في بغداد وانتفاء حاجة السلطة بهم بعد ١٩٧٥، انعكس ذلك سلباً على قواعد الاتحاد وجماعيته مما خلق ارضية في صفوف بعض مثقفي شعبنا في شيكاغو وكاليفورنيا عام ١٩٧٦ حيث تأسس حزب بيت نهرين الديمقراطي الذي تركزت قيادته وقواعده في اميركا كما الحال لدى الاتحاد الاشوري العالمي.

اما في عقد الثمانينات فبرزت اسماء لاحزاب ليس لها ثقلاً لحد الان في اوساط شعبنا وتميزت وانحصرت بالمناطقية، فمثلاً الحزب الاشوري الديمقراطي بدأ نشاطه لتعريف نفسه عام ١٩٨٥ في حين يدعي كونه منشقاً من مطكستا منذ ١٩٧٧ وتقتصر قاعدته على ابناء شعبنا من الجزيرة السورية (الحسكة والخابور)، (والحزب الوطني الاشوري - شورايا) الذي اعلن عنه عام ١٩٨٥ في بيروت نتيجة للصراعات الطائفية مستفيدين من شريحة من شباب من منطقة الخابور ايضاً، اضافة الى مجموعات لا تتعدى اسمائها نفراً غير معروف في اوساط شعبنا (كالحزب المسيحي الديمقراطي في السويد عام ١٩٨٥ . الحزب القومي الوطني الاشوري بشيكاغو).

وبعد الانتفاضة في الوطن انعكس ذلك ايجاباً في اوساط السريان من ابناء شعبنا الاشوري في تركيا ممن نشطوا اما في احزاب اليسار التركي او (PKK) او تساقطوا من مطكستا . وفي البداية يمكن اعتبارهم عموماً كانوا مؤازرين لحركتنا ويتوجهون للانضمام وبسبب الانتماءات الفكرية لهم لم ترى الحركة امراً سليماً انتماؤهم بشكل جماعي . وفي عام ١٩٩٣ . ١٩٩٤ تحركت تلك المجموعات في اوربا لتشكيل احزاب اشورية، وحصل فرز بينها وانبثق منها مجموعتان:

١- حزب خلاص آشور (كبا ديورقنا داتور) يمتلك برنامج تلفزيون (اسيريا (tv) ساتيلايت .

٢- منظمة بيت نهرين الوطنية الثورية (دورانايي) . حلفاء (PKK) حالياً ومنذ ١٩٩٥ ويعملوا كفصيل واحد في اوربا والوطن ومدعومين من (PKK) اعلاميا وماديا وسياسيا، وتم تغيير اسمهم في الآونة الاخيرة الى حركة اتحاد بيت نهرين الوطنية .

#### تصنيف الاحزاب من حيث المنبت والانبات :

(١) الاحزاب والكتل المنبثقة في الوطن حسب التسلسل الزمني

١- (م.م.م. 2. خيروتا وخويادا داتور) (حرية ووحدة اشور) تأسس عام ١٩٤٨ / الحباية العراق تواصل نشاطه حتى اواخر الستينات وتوقف نشاطه دون اعلان. وكان ابرز نشاطه اشراك مقاتلين في ثورة ايلول. افتقد الحزب النضوج السياسي والتنظيمي كون قياداته قومية تقليدية ساهم في رفع الوعي القومي في حينه، انضم العديد من رموزه الى حركتنا لاحقا .

٢- المنظمة الاثورية الديمقراطية (مطكستا) تأسست في ١٥ / ٧ / ١٩٥٧ في منطقة الجزيرة وغالبيتها من اوساط السريان الارثوذكس من ابناء شعبنا انتشرت لاحقا في طور عابدين ثم اوربا بعد السبعينات وموجات الهجرة. ويمكن القول بان ثقلها اصبح في اوربا ، تعاونت مطكستا مع حركتنا منذ ١٩٨٩ وتم توقيع بروتوكول ثنائي معها منذ (١٩٩٠) كونها طرف قومي صديق واساسي واصيل .

٣- تنظيمات وكتل سياسية انبثقت اواخر الستينات واول السبعينات في العراق تميز من بينها (الاخاء الاشوري) كما ذكرنا والتحققت بقية المجموعات به لاحقا لتتأسس الحركة الديمقراطية الاشورية .

- ٤- حركة تحرير نينوى في طهران عام ١٩٧١ توقف نشاطها عام ١٩٧٩
- ٥- الحزب الاشوري الديمقراطي في الجزيرة منشقاً عن مطكستا / ١٩٧٧ في صراع طائفي ومقتصر في قاعدته على ابناء كنيسة المشرق.
- ٦- الحزب الوطني الاشوري في لبنان وقواعده من الجزيرة عام ١٩٨٥
- ٧- التجمع الديمقراطي الاشوري :- تشكل عام ١٩٨٣ من مجموعة اشخاص مدفوعة من جهة خارجية بغية استغلالها للتشويش ومعاداة حركتنا في حينه وتوقفت نشاطاته عام ١٩٨٦
- ٨- حزب بيت نهرين الديمقراطي (١٩٩٣) تشكل في اربيل من مجموعة (قائمة مسيحيي كردستان في انتخابات ١٩٩٢) منتحلاً اسم بيت نهرين ولكن بنهج وقيادة جديدة لتضليل شعبنا والتشويش والضغط على حركتنا.
- ٩- احزاب اخرى برزت على الساحة حالياً بشكل طارئ ولها ماضي مشكوك ١٩٩٦ ايلول بعد ان كان قد توقف عن النشاط منذ ربيع ١٩٧٥ اي لمدة (٢١) سنة.

#### ب- الاحزاب والكتل المنبثقة خارج الوطن (المهجر)

- ١- الفدریشن الاشوري الامريكي ١٩٣٣ . امريكا ولا يزال يعمل وقاعدته الاندية والجمعيات الاشورية وعددها (٣٢)
- ٢- الاتحاد الاشوري العالمي عام ١٩٦٨ نشاطه وقاعدته في امريكا واستراليا ومتحالف مع حركتنا، تعرض للانشقاق في عام ١٩٨٢ وسمى الشق الثاني نفسه بالاتحاد الاشوري العالمي النزاع السياسي. اتحد الطرفان عام ١٩٨٧ وتكرر الانشقاق في عام ١٩٩٧.
- ٣- زوعا دخورارا ١٩٧٠ امريكا ونشاطه محدود في شيكاغو ومناصر لحركتنا.

- ٤- حزب بيت نهرين الديمقراطي ١٩٧٦ امريكا، حاول دخول المنطقة عام ١٩٨٣ بدعم خارجي ولم يتوفق وتبدد المسعى عام ١٩٨٥ في القامشلي،

وتعرض الحزب للانشقاق عام ١٩٨٢ وانتحلت مجموعة اسم الحزب مما اضطرت القيادة الشرعية باضافة اسم (العراق) على اسم الحزب. وعاد توحيد الحزب عام ١٩٩٧ وانشق ثانية عام ١٩٩٩. ويعتبر الجناح الذي يمتلك الشرعية التنظيمية والسياسية مناصراً للحركة وعضواً في الائتلاف الاشوري منذ اوائل ١٩٩٩.

٥- حزب خلاص اثور "كبا دفورقانا داثور" (١٩٩٤) اوربا غالبية من ابناء شعبنا من تركيا. ومناصر لحركتنا حالياً.

٦. منظمة بيت نهرين الثورية الوطنية او حركة اتحاد بيت نهرين الوطنية حلفاء (PKK) (١٩٩٥) اوربا وغالبية اعضائه وقواعده من ابناء شعبنا من تركيا من السريان الارثوذكس.

#### المجالس والمؤسسات القومية الآشورية

نعني بالمجالس والمؤسسات القومية تلك الآليات التي برزت ولها حضورها في اوساط شعبنا وتحمل رسالة واهداف محددة، وتسعى في معظمها صناعة القرار وتنظيم وادارة الشؤون الداخلية وتقديم الخدمات وتلبية الحاجات ومعالجة الاشكالات الداخلية او التصدي لاي طارئ خارجي واحياناً تسعى لتطوير الامكانات الاجتماعية ويكون لها اهتمامات ثقافية، رياضية خيرية او غيرها.

وبديهي ان مجتمعاتنا الآشورية في الاصقاع المختلفة بكافة تقسيماتها الطائفية كانت في ظل نظامين الاول نظام الكنيسة او الطائفة التي كانت لها سلطاتها الدينية المطلقة ولحد الان اضافة الى سلطاتها الدنيوية حتى اواسط القرن العشرين التي تراجعت نسبياً امام تطور المجتمعات وبروز انظمة جديدة وتنامي الوعي القومي وتشنت المجتمع في اصقاع العالم.

والنظام الثاني الذي سير شؤون المجتمعات كان نظام العشائر او القبائل وما يتبع ذلك من الوجهاء والرؤساء في القرى والمناطق. وان ذلك للنظام تراجع كثيراً ايضاً ولم تبق له مقوماته رغم بقاء العقلية العشائرية والتعصب الطائفي في الاوساط التي لازالت بعيدة عن الوعي والانتماء القومي، مما ينسحب بالتالي حتى على تركيبة ونسيج الاندية والمؤسسات القومية الاشورية في بلاد المهجر :-

١. المجالس القومية الاشورية.
٢. المؤسسات القومية (الجمعيات، الاتحادات، الاندية).

#### ١. المجالس القومية الاشورية.

بداية فكرة تشكيل المجالس القومية كانت في الفترة (١٩١٦ . ١٩١٨) حيث نضج ائتلاف بين زعامة كنيسة المشرق التي بيدها السلطات الدينية والدنيوية مع الزعامة العلمانية والعشائرية برئاسة القائد آغا بطرس ابان الحرب الاولى عندما وتوفقت في ادارة دفة امور كتلة هامة من شعبنا الاشوري التي تصدت طليعة الحركة التحررية القومية في حينه في منطقة اورميا وسلماس، وانفرط عقد المجلس في عام ١٩٢٢ بعد نفي آغا بطرس وقبرت الامل لاحقاً بفشل انتفاضة ١٩٣٣. وفي الفترة ذاتها تشكل في اميركا المجلس الوطني الاشوري برئاسة يونايل وردا ونعوم فائق عام ١٩١٩ والذي كتب لمؤتمر السلام عن القضية الاشورية في حينه ولم تتوفق هذه المجالس في تمثيل الامة وتحقيق طموحاتها بعد مآسي الحرب وتبعاته. ثم بعد مذابح سميل بقيت المجالس الشرعية المعترف بها من قبل السلطات تتمثل في رئاسات الكنائس ومرجعياتها الدينية فقط (السريانية والكلدانية الشرقية وغيرها ..) حتى بداية السبعينات في العراق ..

اما في ايران فإن مثقفي شعبنا تونقوا من انضاج صيغة اكثر تطوراً في

بداية الخمسينات حيث تشكلت مجالس آشورية في مراكز تجمع شعبنا في (اورميا - طهران - عبادان - تبريز) وسميت بـ (موبنا داقوديا) التي تسنمت مهام متابعة شؤون واجبات مجتمعاتنا وتمثيلها رسمياً، اخذه على عاتقها ادارة الاندية والجمعيات والمذاكر الخاصة وغير ذلك، ولازالت هذه المجالس ناشطة وخصوصاً مجلس آشوريو طهران ومجلس آشوريو اورميا والتي تنتخب من الشعب وتقوم بمهامها ولها شرعيتها في اوساط شعبنا ولدى السلطة. هذا اضافة الى المجالس الخاصة بالكنائس.

اما وضع شعبنا في العراق وسوريا وتركيا ولبنان انحصر حق التمثيل في مجالس الكنائس والطوائف التي يتزعمها رجال الدين. وحصل تطور نسبي في العراق واختلف الامر في بداية السبعينات حيث سعت السلطة لتشكيل مجالس مليّة او طائفية من العلمانيين في انتخابات شكلية لتتمكن من الاستحواذ على القرار القومي وتجييره لصالح سياسة السلطة وخصوصاً في ظل صراعها القومي مع الحركة الكردية الذي قابلة تنامي الوعي القومي الاشوري، فتشكلت ولو صورياً (اللجنة المركزية للطائفة الاثورية) احداها للتقويم الجديد واخرى للقديم، وكذلك المجالس المليّة للكلدان والسريان ولكافة الطوائف البالغ عددها (١٢) طائفة مسجلة رسمياً في الدولة العراقية. وان هذه المجالس لها شرعيتها لدى السلطات دون ان تكون لها قاعدة او شرعية جماهيرية، كونها صورية وذلك بسبب تدخل السلطات في تنصيبها وفرض سلطتها دون ارادة الجماهير.

## ٢- المؤسسات (الجمعيات، الاتحادات، الاندية) القومية:

انعكست تاثيرات المذابح عام ١٩٢٣ على جماهير شعبنا في المهجر مما حرك مشاعرهم ودفعها لتشكيل المجلس القومي الاشوري من ستة اندية وجمعيات قومية قائمة في حينه بين ابناء شعبنا المهاجرين من السريان

وبقية الطوائف في امريكا وسمي بـ (اسريان اميركان ناشفال فدريشن) والذي تطور وتوسعت نشاطاته لاحقا ليضم (٣٢) اتحاد ونادي وجمعية آشورية من مختلف اوجه النشاطات الثقافية . الاجتماعية . الرياضية وغيرها .. والتي ارتبطت منذ ١٩٧٠ بالاتحاد الاشوري العالمي في قرارها السياسي وهي لا تزال تؤكد دعمها ومساندتها للعمل القومي في الوطن والممثل بنضال حركتنا ويعقد الفدريشن مؤتمراته السنوية التي هي بمثابة مهرجان قومي في امريكا وانهم على علاقة جيدة مع حركتنا ويمكننا القول بانهم عموماً مؤازرين لحركتنا ونضالها في الوطن ، وفي اواخر الثمانينات ، ضمن ظروف التشرد والتوزع الكبير في الشتات وضعف الوعي القومي وتجاذبات اشكاليات التسمية القومية الموحدة والموحدة .

اضافة الى النمو الحركة القومية - خصوصاً انجازات حركتنا في الوطن - والذي ادى فعله باتجاهين متعاكسين ، الاول نمو الوعي وتشكل الامل لدى ابناء شعبنا في المهاجر وضرورة الارتباط بالوطن للحفاظ على الهوية ، والاخر تشكل اتجاهات معادية لعرقلة هذا الاتجاه تتم تغذيتها من القوى الشوفينية .

ضمن هذه الاجواء تشكل الاتحاد السرياني العالمي في السويد والاتحاد الكلداني في ديترويت ليضم كل منهما عدة نوادر وجمعيات ومراكز لابناء شعبنا من السريان والكلدان على التوالي .

كذلك في اوروبا هناك ثلاثة اتحادات اساسية:

١. الاتحاد الاثوري في السويد
  ٢. الاتحاد الاثوري في المانيا واوروبا الوسطى
  ٣. الاتحاد الاثوري في هولندا
- وتضم ما يقرب من ثلاثين نادي وجمعية مسجلة.



مؤسسي حركتنا، والجمعية الثقافية للناطقين بالسريانية، واتحاد الادباء والكتاب السريان في بغداد وكذلك ننشر الى النادي الرياضي الآشوري في بغداد منذ اواخر الخمسينات الذي حان على بطولة العراق بكرة القدم لعامين متتالين والنادي الرياضي الآشوري بكركوك. ثم جمعية آشور بانيبال في بغداد حالياً.

وبعد الانتفاضة انبثقت اندية ومراكز ثقافية في الاقليم لازالت تؤدي رسالتها في صفوف شعبنا والوطن كالمركز الثقافي الآشوري ونادي نومدرا الاجتماعي وسنحارب الرياضي بدهوك ونادي اكاد الرياضي في عنكاوا. وختاماً ان هذه الجمعيات والاندية والاتحادات كما اشرنا في المقدمة تقوم بمهامها الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها.. وتعتبر مؤسسات قومية لها واجباتها من حيث تلبية الحاجات وتقديم الخدمات الاجتماعية او غيرها.. وتعتبر طاقات قومية مضافة يقع على عاتقها تنظيم صفوف مجتمعنا والمساهمة في رفع الوعي القومي وتقوية مقومات بقائه ومقاومته للانصهار في الثقافات والمجتمعات الاخرى، وتشارك في العطاء الإنساني للامة، وخصوصاً في مراحل ومواقع لا تسمح الظروف الذاتية والموضوعية لنشوء وتطور آليات بصيغ سياسية او قومية.. والمطلوب من الاحزاب والفصائل السياسية الآشورية دعم وتطوير هذه المؤسسات التي تتقيد بسقف مصالحنا القومية ودون قيد او شرط لابعادها عن الصراعات والتناقضات بشتى اشكالها الحزبية او الطائفية والعشائرية او غيرها لعدم حشرها في صراعات ثانوية وعلى العكس من ذلك لتتمكن من اداء مهامها في لم شمل مجتمعنا بكافة تلاوينه وتسمياته ولنصل الى المستوى المطلوب من الاداء والعطاء وبالتالي خدمة القضية القومية.

## القاموس السياسي

### حق تقرير المصير : مبدأ سياسي قانوني دولي :

كان في القرن التاسع عشر يعبر عن حق كل قومية في بناء دولة خاصة بها . ثم تطور في القرن العشرين فأصبح يدل على حق الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها . وذلك عن طريق الاستفتاء الحر ودون تدخل خارجي وتحت إشراف قوة محايدة هي في معظم الأحيان الأمم المتحدة .

كانت الثورة الفرنسية أول من أشار إلى هذا المبدأ وحمل لواءه نظرياً ، وذلك ضد الإمبراطوريات الأوروبية الرجعية التي كانت تشن حملة ضارية للقضاء على النظام الجديد الذي كانت الثورة الفرنسية قد دشنته ، وهكذا فقد أعلن زعماء الثورة الفرنسية وفيما بعد نابليون بونابرت ، استعدادهم لمساندة الشعوب الراغبة في ممارسة حقها في تقرير مصيرها ، إلا إن هذا الاستعداد ظل نظرياً ، وقد ارتبط هذا الحق طيلة القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين (١٩١٨) بمسألة القوميات . وكانت هناك عدة جوانب مثيرة للجدل والاهواء في هذه المسألة نظراً لما كانت تطرحه من مشكلات انفصالية ، إلا إنها كانت تتلخص آنذاك في نقطتين :-

- (١) مشكلة الأمم غير التاريخية (أي التي لم يكن لها دولة عبر التاريخ) التي بدأت تطالب بدولة مستقلة أو مرتبطة فدرالياً بدولة أخرى .
- (٢) مشكلة الاقليات وطموحها هي الأخرى نحو تشكيل دولة خاصة بها بتأييد من دولة أخرى أو نحو الانفصال والانضمام إلى دولة أخرى ترتبط وإياها بروابط قومية وثيقة .

في النهاية فإن مبدأ حق تقرير المصير أصبح في الممارسة السياسية الدولية المعاصرة مرادفاً لحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال شرط أن

يكون هذا الاستعمار واضحا وشرط الا يعرض هذا المبدأ وحدة الدول السياسية القائمة للخطر .

### فصل السلطات

مبدأ سياسي للحكم، يقوم على أساس فصل السلطات الرئيسية الثلاث للحكم : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بعضها عن البعض ، بهيئات تنظيمية مستقلة كل منها عن الأخرى .

الدافع الرئيسي لظهور هذا المبدأ السياسي ، هو الخوف من الاستبداد الذي يترتب على تركيز السلطات الثلاث في يد واحدة أو هيئة موحدة .

دعا لهذا المبدأ "جون لوك" في إنكلترا و"مونتسكيو" في فرنسا في كتابه "روح القوانين" . وقد اتخذ أساسا في دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

لكن التطبيق العملي لهذا المبدأ على مستوى الحكم الواقعي اثبت استحالة الفصل المطلق بين السلطات الثلاث مما جعل من المبرر واقعي حدوث تداخلات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وجازا نسبيا لكل منهما للقيام بمهام الأخرى .

أما السلطة القضائية فقد بقيت مستقلة نسبيا باعتراف جميع أنظمة الحكم والدول الديمقراطية ضمانا لنزاهتها وعدالتها . وتختلف نظم الحكم باختلاف سيادة أو موازنة السلطتين التشريعية والتنفيذية . حيث تسود السلطة التشريعية في النظام المجلسي وتسود السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي وتتوازن السلطتان في النظام البرلماني .

### حكم الأيديولوجيين

تعبير سياسي غربي يدل على شكل من أشكال السلطة الكليانية ، كما تجسد في ألمانيا النازية أو في روسيا السوفيتية أو في كمبوديا الديمقراطية

تحت حكم الخمير الحمر . ويتميز هذا الشكل من السلطة بتطابق مطلق بين  
أيديولوجية الحزب القائد أو الحاكم وأيديولوجية الدولة ، فكل شئ يتمحور  
حول الأيديولوجية الرسمية التي يعتبر الحزب الحاكم المعبر الطبيعي  
والشرعي عنها . أما الدولة ومؤسساتها في مثل هذا الحكم فتصبح " ملكا  
خاصا " للحزب ولمنظريه .

والواقع الحالي يثبت أيضا بأن حكم الأيديولوجيين ليس حصرا على  
المجتمع النازي أو الاشتراكي ، فالمجتمعات التي تسودها " الديمقراطية  
الغربية " تخضع هي الأخرى لهذا النوع من الحكم ولكن بطريقة أكثر ذكاء  
ومبطنة وفعالة . فالأيديولوجية السائدة في المجتمعات بشكل عام هي  
أيديولوجية القوى والأوساط والطبقات الحاكمة مهما بدت هذه المجتمعات  
متسامحة مع الأيديولوجيات الأخرى الهامشية المعارضة .

### حكم الأكفاء

نظام سياسي يستند إلى نظرية نخبوية تعطي للمتفوقين أصحاب الكفاءات  
العالية امتيازات خاصة ومكانة قيادية رفيعة في الدولة ، لا يتمتع بها  
المواطن العادي . وكان الفلاسفة الاغريق وبوجه اخص " افلاطون " في  
جمهوريةه ، اول من دعا إلى مثل هذا النظام القائم لا على الوراثة بل على  
الكفاءة الجسدية والفكرية على حد سواء ، ونادى بضرورة الفرز الدقيق  
والصارم بين الطبقات واختيار الأفضل لقيادة الدولة والمجتمع . وفي الأزمنة  
المعاصرة أصبح تعبير حكم الأكفاء يطلق على المجتمعات الصناعية  
والمتقدمة وعلى كل البلدان التي يكون فيها المستوى التعليمي والثقافي  
للفرد سببا لترقيته وصعوده الاجتماعي . إلا أن هذا الحكم يفترض في الواقع  
القبول بفرضه الحركية الطبقيّة (أي سهولة الانتقال من طبقة إلى أخرى) كما  
أنه يصطدم بالبنى الاجتماعية القائمة التي تكرر نوعا من الهيمنة

المستترة تجعل أبناء الطبقات الميسورة أكثر استعداداً وقدرة على تلقي العلم من أبناء الطبقات المسحوقة ، إذ أن المستوى الاجتماعي يفرض منذ البداية نوعاً من الفرز وعدم التكافؤ في الفرص . ولكن رغم ذلك ورغم ميل دعاة نظرية حكم الأكفاء إلى التفاؤل في تقديرهم للحركية الطبقية : فإن انتشار التعليم في المجتمعات الحديثة والثورة العلمية في مجال الاتصال ووسائل الإعلام قد جعلاً هذه النظرية أقرب إلى الحقيقة مما كانت عليه في السابق .

המחלקה לבריאות הציבור,  
המרכז הלאומי למידע בריאות